آليات جذب الشركات المساهمة للتحول إلي شركات قابضة في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية

أ.د/ أنور وجدى علي الوكيل
أستاذ ورئيس قسم الإدارة الرياضية كلية التربية الرياضية جامعة المنيا.
أ.م. د/ لبنى محمود سنوسي
أستاذ مساعد بقسم الإدارة الرياضية كلية التربية الرياضية جامعة المنيا
الباحث/ محمود خلف الله محمود
باحث بقسم الإدارة الرياضية كلية التربية الرياضية جامعة المنيا

المقدمة ومشكلة البحث :

يشهد العالم اهتماماً متزايداً بالرياضة حيث لم تعد إدارة صناعة الرياضة تخضع للهواية والمحاولة والخطأ ولكن أصبحت صناعه لها مفرداتها وأدواتها والمتخصصين في هذا العمل الذي يدر أموالاً فاقت كل التوقعات خلال السنوات الماضية بل تجاوزت الاستثمارات والعائدات في مجال صناعة الرياضة العديد من الصناعات والمنتجات التقليدية في شتى مجالات الحياة، فقد شهدت صناعة الرياضة خلال السنوات الماضية تطورا مذهلا في نظم الإدارة والتمويل، وأصبحت الرياضة صناعة تعتمد على فلسفة النظام الرأسمالي الذي يعتمد على توفير روح المنافسة والابتكار، والعرض والطلب، دون احتكار قائماً على مبدأ تكافؤ الفرص، وهو بالتالي يطلق الحريات في الإدارة في ظل إشراف الدولة على تطبيق النظام. (٢: ١٩)

وقد شهد العصر الحالي ارتباط بين الرياضة والمصالح التجارية لما في ذلك من منافع متبادلة حتى أصبحت العلاقات التجارية في الرياضة كبيرة وبدأت معها ظواهر تجاريه جديدة،

فيمكن أن تظهر في صورة رعاية شركة تجارية لرياضة ما ، أو أندية خاصة أو مشروعات تهدف إلى الربح الصريح ، أو مظهر من مظاهر الدعاية والإعلان عن نشاط إقتصادي معين. (١٦: ١١٧)

والجدير بالذكر أن مصطلح إرتباط الإقتصاد بالرياضة ظهر في السنوات الأخيرة عندما بدت الحاجة ماسه إلى وجود إقتصادي لصناعة الرياضة، والذى بدوره أظهر في الأفق المشكلات الإقتصادية المرتبطة بصناعة الرياضة مما دعى إلى دراسة العلاقة التكاملية بين الأنشطة الرياضية والمصالح الإقتصادية لأن نظام الرياضة يقوم على دعائم إقتصادية تتمثل في ميزانيات الأنشطة والبرامج، والإدارات والأجهزة ، والأجور. (٩: ٥٤).

ومن جهة أخرى فإن أغلب المشكلات الإقتصادية في الرياضة سواء على مستوى الأفراد أو الهيئات التي تعمل في المجال الرياضي، ناتجة عن الاتجاه الدائم للحصول على دعم مادي من الدولة بصفة مستمرة لتدعيم الاتجاه للصرف على جميع مفردات النشاط الرياضي سواء على مستوى الممارسة أو على مستوى البطولة. (١٧: ٤٦)

ويمكن إيجاد حلول للمشكلات الإقتصادية بتحسين الكفاءة الإقتصادية ، أي استخدام كافة الموارد المتاحة لتحقيق أقصى إنتاج مادي أو معنوي ممكن بشرط أن يكون مرغوب ، وهذا يعني أن الأنظمة الإقتصادية الجيدة هي التي تستثمر كافة مواردها المتاحة لتحقيق أو قضاء أو إشباع حاجات أعضائها أو المستفيدين منها. (٥٩ : ٣٣)

لوحظ فى الأونة الأخيرة عجز الكثير من الهيئات الرياضية عن الوفاء بالتزاماتها وخاصة المالية مما قد يهدد نشاطها سواء المحلى أو الدولى وهو ما تطالعنا به الصحف بين الحين والأخر

بأزمة مالية تواجه بعض الاتحادات والأندية والمنشآت والهيئات الرياضية والمديونيات التى تعانى منها هذه الهيئات وتعجز عن سدادها بل تتفاقم بمرور الزمن مما يصعب معها بشدة تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة بهذه الهيئات بالتالى تعوقها عن تحقيق أهدافها، ويرجع ذلك لعدة أسباب ولعل من أهمها ضعف الإستثمارات الرياضية حيث لا يقبل المستثمرين علي هذا المجال بل ومن أهم المشكلات الكبري أن المشروعات الرياضية كانت لا توضع ضمن قائمة المشروعات التي تتبع وزارة الإستثمار حيث أنهم كانوا لا يضعونها بالإعتبار علما بأن الأستثمار الرياضي صناعة رابحة حيث البلدان التي تعتمد نهجاً اقتصادياً عالياً في مجال الاستثمار الرياضي، ويكفي أن نشير هنا إلى أن في تنظيم نهائيات إحدى االبطولات الدولية سواء بكرة القدم أو غيرها يرفع من نسبة النمو مباشرة في دخل أي دولة ما يزيد عن ٣% وهي نسبة قد لا تحققها دولة ما إلاّ بعد عدة سنوات من تطور اقتصادها الوطني ، ويأتي بعد ذلك ضعف التمويل الحكومي للمشروعات الرياضية حيث أن المشروعات الرياضية تحتاج إلي أموال طائلة لكي تنفذ وتأتي ثمارها ونظرا لأن الدعم الحكومي لا يكفي والميزانيات اللازمة للإستثمار غير كافية لكي تواكب الإستثمار علي المستوي المحلي أو الدولي وذلك يؤدي إلي وجود أعباء ملقاه علي عاتق الحكومة ولا تستطيع توفير الأموال اللازمة للإستثمار والتي يتعين على الحكومة توفيرها ، وأيضا إعتماد الهيئات الرياضية علي الإقتراض من البنوك وتعريضها للفائدة بأسعار مرتفعة وهذا يعرضها للحجز علي ممتلكاتها في حالة الخسارة ، هناك مشروعات تؤجلها الحكومة لسنوات طويلة لضعف الدعم الحكومي وهناك أقتصار لقاعدة الملكية علي الحكومة ولا يوجد إعتراف من الحكومة بشكل ضمني من رقابة الشعب علي أعمالها وأموالها ، وتلجأ الحكومة لخطوات صعبة ومعقدة جدا تحتاج إلي شهور لتنفيذ عمليات أقتصادية مثمرة

وتأسيا علي ما سبق ومن خلال إطلاع الباحثون علي الدراسات التي أجريت في هذا المجال أنفتح للباحث عدم وجود دراسات في المجال الراضي ومن هنا نشأت فكرة هذا البحث إلي وضع نموذج مقترح للشركات القابضة في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية

هدف البحث :

يهدف البحث الحالي إلي وضع نموذج مقترح للشركات القابضة في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية

تساؤلات البحث :

١- ماهي الصعوبات التي تواجه تأسيس الشركات القابضة في المجال الرياضي؟

٢- ماهي ثقافة الشركات القابضة في المجال الرياضي؟

٣- ماهي آليات تفعيل الشركات القابضة بالهيئات الرياضية؟

المصطلحات المستخدمة في البحث :

الشركة القابضة (Holding company) هي الشركة الأم، ذات مسئولية محدودة تهدف إلى السيطرة على شركات أخرى مساهمة أو ذات مسئولية محدودة تسمى الشركات التابعة، ويكون ذلك بامتلاك الشركة القابضة لأكثر من نصف رأس مال تلك الشركات

*(تعريف إجرائي)

اجراءات البحث :

منهج البحث :

استخدم الباحثون المنهج الوصفى (أسلوب الدراسات المسحية) بخطواته وإجراءاته وذلك لمناسبته لتحقيق أهداف البحث .

مجتمع وعينة البحث :

مجتمع البحث :

- العاملين الخبراء في المجال الرياضي" اقتصاديات الرياضية
- العاملين الخبراء في في التشريعات والقوانين الرياضية"
- العاملين بإدارة الإستثمار بوزارة الشباب والرياضة.
- مسئولي التسويق بالأندية الرياضية.
- رؤساء مجالس إدارة الشركات المساهمة في المجال الرياضي.

عينة البحث :

قام الباحث باختيار عينة البحث بالطريقة العمدية الطبقية ، وقد بلغت (٢٦) فرداً بنسبة (٦٥ %) من نسبة مجتمع البحث

أدوات جمع البيانات :

استخدم الباحث لجمع بيانات البحث الأدوات الآتية :

١ . تحليل الوثائق والسجلات

٢ . المقابلة الشخصية :

قام الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع عدد من المسئولين في الشركات القابضة العامة وأيضا في مجال شركة الماقصة سبورت وذلك للتعرف على طبيعة عمل نموذج مقترح للشركات القابضة في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية .

٣ . استمارة استبيان : (إعداد الباحث)

خطوات البحث :

أ . الدراسة الاستطلاعية :

قام الباحث بأجراء دراسة استطلاعية لأداة جمع البيانات حيث قام بتطبيقها على عينة من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأساسية فى الفترة من ١ / ٢ / ٢٠١٩ إلى ٢٠ / ٢ / ٢٠١٩ وذلك بغرض التعرف على مدى مناسبتها وعلاقتها بالتطبيق على تلك العينة .

ب . تطبيق البحث :

بعد تحديد العينة واختبار أداة جمع البيانات والتأكد من صدقها وثباتها قام الباحث بتطبيقها على جميع أفراد العينة قيد البحث وكانت فترة التطبيق من ١/ ٣/ ٢٠١٩م إلى ٣٠ / ٤ / ٢٠١٩م .

ج . تصحيح استمارات الاستبيان :

بعد الانتهاء من التطبيق قام الباحث بتصحيح الاستمارات طبقاً للتعليمات الموجودة والموضحة سابقاً وبعد الانتهاء من عملية التصحيح قام الباحث برصد الدرجات وذلك تمهيداً لمعالجتها إحصائياً .

الأسلوب الإحصائي المستخدم :

بعد جمع البيانات وجدولتها تم معالجتها إحصائياً ، ولحساب نتائج البحث استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الآتية :

- معامل الارتباط .
- معامل الفا لكرونباخ .
- الميزان التقديري .
- الوزن النسبي .
- النسبة المئوية .

وقد ارتضي الباحث مستوى دلالة عند مستوى (٠.٠٥) كما استخدم الباحث برنامج Spss لحساب بعض المعاملات الإحصائية .

عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها

أولاً : عرض النتائج :

سوف يستعرض الباحث نتائج البحث وفقاً للترتيب التالي :

١. الوزن النسبي والنسبة المئوية والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات استبيان **المحور الأول** :

الصعوبات التي تواجه تأسيس الشركات القابضة في المجال الرياضي.

٢ . الوزن النسبي والنسبة المئوية والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات استبيان **المحور الثاني** : نشر ثقافة الشركات القابضة في المجال الرياضي .

٣. الوزن النسبي والنسبة المئوية والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات استبيان **المحور الثالث** : آليات تفعيل الشركات القابضة بالهيئات الرياضية.

٤. الوزن النسبي والنسبة المئوية والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات استبيان **المحور الرابع** : الضوابط(القانونية – التجارية – الإدارية – المالية – الفنية) في المجال الرياضي.

٥. الوزن النسبي والنسبة المئوية والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات استبيان **المحور الخامس** : الهيكل التنظيمي للشركات القابضة في المجال الرياضي.

٦. الوزن النسبي والنسبة المئوية والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات استبيان **المحور السادس**: الرقابة علي أداء الشركات القابضة في المجال الرياضي.

٧. الوزن النسبي والنسبة المئوية والترتيب لآراء العينة بالنسبة لعبارات استبيان **المحور السابع**: التشريعات والقوانين الخاصة الشركات القابضة في المجال الرياضي.

تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات إستبيان" نموذج مقترح للبورصة الرياضية بجمهورية مصر العربية" المحور الأول : الصعوبات التي تواجه تأسيس الشركات القابضة في المجال الرياضي. ما بين (٧٠.٨٣% : ١٠٠.٠٠%) ، حيث جاء فى الترتيب الأول عبارات

" لكي تتمكن الهيئة الرياضية من الهيمنة والسيطرة علي تبعية الشركة للنادي وعدم التهديد بخروجها إلي أعضاء خارج النادي لابد وأن يساهم بنسبة مساهمة كبيرة من أسهم الشركة تصل هذه النسبة إلي حوالي ٥٠% وأيضا جاءت عبارة في الترتيب الأول غياب الكوادر البشرية المحترفة القائمة علي تنظيم عمليات الشركات القابضة حيث أصبحن من الصعوبات التي تواجه تأسيس الشركات القابضة في المجال الرياضي

، بينما جاء فى الترتيب الاخير عبارة " ضعف القدرات المالية لبعض الهيئات الرياضية تهدد فرص إنشائها للشركات المساهمة" .

تراوحت النسبة المئوية لأراء عينة البحث فى عبارات إستبيان نموذج مقترح للشركات القابضة في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية) المحور الثاني : نشر ثقافة الشركات القابضة في المجال الرياضي. ما بين (٧٥% : ١٠٠.٠٠%) ، حيث جاء فى الترتيب الأول عبارة "**الشركة القابضة (Holding company) هي** الشركة الأم، ذات مسئولية محدودة تهدف إلى السيطرة على شركات أخرى مساهمة أو ذات مسئولية محدودة تسمى الشركات التابعة، ويكون ذلك بامتلاك الشركة القابضة لأكثر من نصف رأس مال تلك الشركات حيث أنها مجال مجال لتوسيع قاعدة الملكية للشركة وأيضا عبارة الشركة القابضة هي شركة مساهمة عامة تقوم بالسيطرة المالية والادارية على شركة او شركات اخرى تدعى الشركات التابعة بواحدة

الاستخلاصات والتوصيات

أولاً : الاستخلاصات :

فى ضوء النتائج التى تم التوصل إليها وفى حدود عينة البحث ، وأدوات جمع البيانات المستخدمة وفى ضوء أهداف البحث ومن خلال المراجعة التى قام بها الباحث للدراسات والبحوث التى أجريت فى هذا المجال ، يعرض الباحث فيما يلى أهم الاستنتاجات التى توصل إليها الباحث.

الاستخلاصات الخاصة بالمحور الأول : الصعوبات التي تواجه تأسيس الشركات القابضة في المجال الرياضي:-

- لكي تتمكن الهيئة الرياضية من الهيمنة والسيطرة علي تبعية الشركة للنادي وعدم التهديد بخروجها إلي أعضاء خارج النادي لابد وأن يساهم بنسبة مساهمة كبيرة من أسهم الشركة تصل هذه النسبة إلي حوالي ٥٠%.
- غياب الكوادر البشرية المحترفة القائمة علي تنظيم عمليات الشركات القابضة.
- قانون الهيئات الرياضية لاينص في اللوائح صراحة علي إنشاء شركة مساهمة تتبع للهيئات الرياضية.

الاستخلاصات الخاصة بالمحور الثاني : نشر ثقافة الشركات القابضة في المجال الرياضي:-

١-مفهوم الشركات القابضة :-

- الشركة القابضة هي شركة مساهمة عامة تقوم بالسيطرة المالية والادارية على شركة او شركات اخرى تدعى الشركات التابعة بواحدة من الطرق التالية:

١. ان تمتلك اكثر من نصف راسمالها.

٢. ان يكون لها السيطرة على تاليف مجلس ادارتها..

- **الشركة القابضة (Holding company)** هي الشركة الأم، ذات مسئولية محدودة تهدف إلى السيطرة على شركات أخرى مساهمة أو ذات مسئولية محدودة تسمى الشركات التابعة، ويكون ذلك بامتلاك الشركة القابضة لأكثر من نصف رأس مال تلك الشركات

٢-أهداف الشركات القابضة:-

- تقييم شركات الإستثمار في المجال الرياضي عن طريق أسوقها
- ضمان التمويل عن طريق الإدخار العمومي
- مجال لتوسيع قاعدة الملكية للشركة.

٣-أهمية الشركات القابضة في الإقتصاد القومي -

- أداة فعالة في المجال الرياضي غير محدودة في الإقتصاد.
- توظيف لأموال الإستثمار الرياضي بفاعلية.
- رفع الكفاءة الإقتصادية للمؤسسات الرياضية كمؤسسات أعمال.

- تخفيف العبء علي الدولة من ناحية الإستثمارات الرياضية.

الاستخلاصات الخاصة بالمحور الثالث : آليات تفعيل الشركات القابضة بالهيئات الرياضية:-

- إستقرار النظام الإداري داخل المؤسسات والمنشأت الرياضية.
- صلاحية البنية الأساسية (منشأت – ملاعب – أدوات)داخل المؤسسات الرياضية.
- الإقبال الجماهيري علي المؤسسات الرياضية (مشاهدة– مماسة – الحصول علي خدمة).

الاستخلاصات الخاصة بالمحور الرابع: الضوابط(القانونية – التجارية – الإدارية – المالية – الفنية) في المجال الرياضي :-

- يتم مراعاة الطبيعة القانونية لعقود الشركات القابضة عند تطبيقها أو الشروع أو التفكير فى تطبيقها على الأندية.
- التشريعات والقوانين الموضوعة من قبل الدولة والمعمول بها حالياً تساعد على تطبيق الشركات القابضة .
- ضألة التمويل الحكومى يزيد من أهمية تنمية التمويل الذاتى من خلال إنشاء الشركات القابضة.

الاستخلاصات الخاصة بالمحور الخامس: الهيكل التنظيمي للشركات القابضة في المجال الرياضي:-

- الجمعية العمومية للشركات المساهمة وتشمل كلا من (المؤسسون – والمساهمون).
- مدير الإدارة الفنية وتتبعه الإدارات التي تصلح للإستثمار في الشركات القابضة مثل(إدارة أكاديميات الرياضية – إدارة المشروعات الخدمية – إدارة شركات الأمن الرياضي إدارة شركات حقوق البث التليفزيوني).

مدير إدارة الموارد والدعم وتتبعه الإدارات التاليه

إدارة الموارد البشرية –إدارة الشئون المالية والإدارية

- إدارة تقنيات المعلومات –إدارة العلاقات العامة– إدارة العقود والمشتريات.

الاستخلاصات الخاصة بالمحور السادس : الرقابة علي أداء الشركات القابضة في المجال الرياضي:-

- **الرقابة الداخلية وممثلة في الجمعية العمومية للشركة القابضة.**
- **الجمعية العمومية للشركة القابضة** من سلطتها سحب الثقة من مجلس الإدارة .
- الرقابة الخارجية وممثلة في الجهاز المركزي للمحاسبات.

الاستخلاصات الخاصة بالمحور السابع : التشريعات والقوانين الخاصة بالشركات القابضة في المجال الرياضي:-

- تقوم الدولة بسن القوانين واللوائح التي تعمل على تحفيز المستثمرين لاستثمار أموالهم في مجال الشركات القابضة.
- القوانين والتشريعات واللوائح الرياضية بها إجراءات تعمل على استثمار المنشأت الرياضية بالهيئات والمنظمات الرياضية .
- توجد مشكلة إفتقار ثقافة الشركات القابضة بين المستثمرين.

ثانيا:التوصيات :

فى ضوء نتائج البحث يوصي الباحث بما يلى :

١. تطبيق النموذج المقترح للشركات القابضة في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية الذي أعداده الباحث.

٢. ضرورة تحويل الأندية الرياضية إلي شركات مساهمة.

٣. ضرورة مشاركة المؤسسات الرياضية بنسبة ٥١% من أسهم الشركة لكي يتحكم في إدارة الشركة المؤسسة بالنادي وضمان عدم خرروجها إلي أشخاص عاديين.

٤. تشكيل لجنة بمعرفة وزير الدولة لشئون الرياضة من الخبراء في مجال الإحتراف والتسويق والإستثمار الرياضي من ذوي الخبرة والكفاءة لتولي مسئولية تقيم الحصص العينية بالأندية الرياضية التي تسعي إلي تأسيس شركة مساهمة للجميع المجالات الرياضية ورفع تقرير تلك اللجنة الي الهيئة العامة للإستثمار لإستيفاء تقدير الحصص العينية التي سوف يساهم بها النادي حيث يعتبر تقدير الحصص العينية هي احدي الإجراءات الهامة في عملية تأسيس الشركة المساهمة

٥. ضرورة مراعاة تأثير وضع القواعد القانونية الخاصة بالشركات القابضة.

٦. ضرورة الإعفاءات الضريبية لتشجيع وتحفيز تأسيس الشركات للاستثمار في المجال الرياضي من خلال (أفراد / شخصيات اعتبارية).

٧. إعداد متخصصين في إجراء بالشركات القابضة الرياضية بجمهورية مصر العربية.

٨. نشر ثقافة الإستثمار من خلال الرياضة في جميع وسائل الاعلام حتي تتمكن الأندية الرياضة في المستقبل القريب بطرح أسهم الشركة للتداول ، وإقبال المجتمع علي الاستثمارمن خلال الرياضيه.

٩. اقتراح قيام الجهة التشريعية (مجلس النواب المصري) بوضع المجال الرياضي ضمن مجالات الاستثمار المختلفة.

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية :

١. أبوزيد محمود رضوان :**الشركات المساهمة وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والقطاع العام**،القاهرة،١٩٩١م.

٢. أحمد عبد الفتاح أحمد سالم: الآثار الإقتصادية والإجتماعية لخصخصة الأندية الرياضية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٣. أحمد فرغلى ، كمال سرور ، جمال الجوهرى ، أحمد على إبراهيم ، رجب زكى عبدالعظيم "**محاسبة الشركات القابضة والتابعة لقطاع الأعمال العام**"مكتبة عين شمس القاهرة ٢٠١٦م.

٤. أحمد محمد غنيم : **أساسيات الإدارة في عصر العولمة** ، دار الحارثي للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .

٥. أشرف عبد المعز عبد الرحيم : تقويم اقتصاديات الأندية الرياضية المصرية ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، ١٩٩٦م.

٦. أشرف محمود حسين : معوقات الاستثمار في المجال الرياضي في جمهورية مصر العربية ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، ١٩٩٩م .

٧. أشرف محمود حسين : الأزمات الاقتصادية في الهيئات الرياضية الأهلية ، **رسالة دكتوراه غير**

منشورة ، كلية التربية الرياضية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٤م

٨. اللائحة التنفيذية : **لقانون الشركات المساهمة ١٥٩لسنة ١٩٨١م**

٩. أمين أنور الخولي: الرياضة والمجتمع، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢١٦، ١٩٩٩م. حسام بدراوي : **الرياضة و الديمقراطية و اقتصاديات السوق**، جريدة الأهرام ، ٢٦ أكتوبر،١٩٩٩.

١٠. إيمان أحمد سيد بدوي : دراسة العلاقة بين البورصة المصرية والبورصات في الخليج ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، ٢٠١٢م

١١. بسمة عبد البديع أحمد إبراهيم " دراسة تحليلية لإعادة هيكلة شركات التأمين المصرية بالتطبيق على شركة مصر القابضة للتأمين **رسالة ماجستير غير منشورة** كلية تجارة جامعة القاهرة ٢٠١٩م.

١٢. تامر صالح محمود، **الحماية الجنائية لسوق الأوراق المالية**، دراسة مقارنة، دار الجامعة العربية، ٢٠١١م.

١٣. تشريعات الشركات والإستثمار : **القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ،وشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ذات المسئولية المحدودة ، وملحق شركات الأشخاص** ، سلسلة التشريعات الإصدار الرابع ، نقابة المحامين بالجيزة ، لجنة الفكر القانوني، ٢٠٠٥م.

١٤. ثامر خليف العبدالله "الجوانب القانونية لسيطرة الشركات القابضة على الشركات التابعة لها" **رسالة دكتوراه غير منشورة** كلية الحقوق جامعة الإسكندرية ٢٠١٩م.

١٥. ثـروت علـي عبـدالرحيم : **شـرح القـانون التجـاري الجديـد**، دار النهضـة العربيـة، ط١،القاهرة٢٠٠٠م.

١٦. حسام رضوان كامل : إقتصاديات الاتحادات الرياضية الاولمبية المصرية"دراسة تحليلية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، كلية التربية الرياضية، جامعة حلوان،٢٠٠٠م.

١٧. حلمى ابراهيم محمد: **عرض عام لمشاكل تمويل وتسويق الرياضة فى الولايات المتحدة الأمريكية**، المؤتمر العلمي الدولي "الرياضة والعولمه" ، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠٠٠م .

١٨. جمال محمد على ، بادى حسيان الدوسرى ، عبدالله عيد الغصاب ، عماد سمير محمود : **الرياضة والتربية الرياضية فى العصر الحديث** ، ط١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠١١م .

١٩. حسن أحمد الشافعي: **الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضية**" دار الوفاء للنشر ،الإسكندرية ، الطبعة الأولي ، ٢٠٠٦م.

٢٠. رحاب محمود داخلي علي : الجمعيات العمومية ودورها في الشركات المساهمة ، **رسالة دكتورراه غير منشورة** ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ٢٠١٠م

٢١. رسول شاكر محمود البياتي" **النظام القانونى للشركة القابضة**" دار المكتب الجامعي الحديث للنشر ٢٠١٢م.

٢٢. رضا عبيد ، صفوت بهنساوي ، درويش عبدالله درويش : **القانون التجاري**، مطبعة مراكز

جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة ٢٠٠١م.

٢٣. زكي زكي الشعراوي : **جنسية الشركات التجارية (شركات المساهمة)**، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٩م.

٢٤. سارة أحمد حمدان عبد الرازق : حقوق المساهمة المرتبطة بإدارة شركات المساهمة والرقابة عليها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٠م.

٢٥. سارة إسماعيل محمد: الإطار التشريعي والقيمة الإقتصادية للإكتتاب في الأندية الرياضية المصرية(نهج إستثماري مستحدث)،**رسالة دكتوراه غير منشورة**،كلية تربية رياضية للبنات،جامعة حلوان٢٠١٤م.

٢٦. سعد أحمد شلبي : **أسس إدارة التسويق الرياضي** ، ط٢ ، المكتبة العصرية ، المنصورة ، ٢٠٠٥م .

٢٧. سميحة القليوبي عبدالرحمن: **الشركات التجارية في القانون المصري** ، دار النهضه العربية ط٢ ، القاهرة ،٢٠٠٨م.

٢٨. شادي أحمد حمدان ، سها أديب : **أساليب التسويق من خلال الأنشطة كما يراها رجال الأعمال في الأردن** ، المؤتمر العلمي للتنمية البشرية واقتصاديات الرياضة ، كلية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، ١٩٩٥م .

٢٩. شريف محمود أحمد أبو العينين: أساليب مقترحة لتسويق بعض منتجات النادي الرياضي بجمهورية مصر العربية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠٠٩م.

٣٠. شريهان يحي محمد مرسي: تفعيل آليات جذب رجال الأعمال للإستثمار في المجال الرياضي، **رسالة ماجستير غير منشورة** كلية تربية رياضية جامعة طنطا ، ٢٠١١م.

٣١. شكري احمد السباعي : **الوسيط في القانون التجاري المغربي والمقارن**،الجزء الخامس الخاص بالشركات ، دار الكتاب الحديث ، الطبعة٣ ،القاهرة ٢٠٠٠م.

٣٢. شمس الدين عصام فوزي : تحليل وإدارة المخاطر للشركات المساهمة المسجلة والمتداولة في بورصة الأوراق المالية في مصر دراسة ميدانية ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** كلية التجارة ، جامعة عين شمس ٢٠١٣م.

٣٣. صالح عوض البلوى: الرقابة علي أعضاء مجلس الإدارة في شركة المساهمة في القانون المصري والسعودي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ، ٢٠١٢م.

٣٤. صلاح الدين محمد عبد الباقي : **إدارة الموارد البشرية (مدخل تطبيقي معاصر)** ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤م

٣٥. صلاح امين أبوطالب "**الشركة القابضة فى قانون قطاع الاعمال العام** "دار القاهرة للنشر جامعة القاهرة ٢٠١١م.

٣٦. طلعت أسعد عبد الحميد : **التسويق الفعال (كيف تواجه تحديات القرن الحادي والعشرين) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠م**

٣٧. عبد العليم محمد عبود : **مبادئ التسويق** ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩م .

٣٨. عبد الفتاح حجاج عبد الفتاح : تقويم الشركة المصرية للخدمات الرياضية للعاملين بقطاع

البترول " بترو سبورت" ،**رسالة دكتوره غير منشورة**،كلية التربية الرياضية جامعة حلوان،٢٠١١م.

٣٩. عبدالرازق السنهوري : **الوسيط في شرح القانون المدني في العقود التي ترد الملكية**، المجلد الثاني ، الهبه والشركات، القاهرة ١٩٩٢م.

٤٠. عثمان علي محمد علي: نموذج مقترح للتمويل الذاتي في الهيئات الخاصة للشباب والرياضة، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، كلية التربية الرياضية ، جامعة المنيا، ٢٠٠٥م.

٤١. عصام الدين، **النظام القانوني للاستثمارات الأخذ بالنمو** كلية الحقوق جامعة عين شمس دار الوفاء للنشر٢٠١٧م.

٤٢. علي حسن يونس : **الشركات التجارية** ،دار النهضة العربية ، ط٢ ، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٤٣. علية عبدالمنعم حجازي ، حسن أحمد الشافعي : **إستراتيجية للتسويق الرياضى والإستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة في ضوء التحولات الإقتصادية** ، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة ، الإسكندرية ٢٠٠٩م

ملخص البحث باللغة العربية

آليات جذب الشركات المساهمة للتحول إلي شركات قابضة في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية

*** أ.د/ أنور وجدي الوكيل**
**** أ.م.د/ لبني محمود سنوسي**
***** الباحث/ محمود خلف الله محمود**

يشهد العالم اهتماماً متزايداً بالرياضة حيث لم تعد إدارة صناعة وقد شهد العصر الحالي ارتباط بين الرياضة والمصالح التجارية لما في ذلك من منافع متبادلة حتى أصبحت العلاقات التجارية في الرياضة كبيرة وبدأت معها ظواهر تجاريه جديدة، **هدف البحث :**

يهدف البحث الحالي إلي وضع نموذج مقترح للشركات القابضة في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية منهج البحث :

استخدم الباحثون المنهج الوصفى (أسلوب الدراسات المسحية) بخطواته وإجراءاته وذلك لمناسبته لتحقيق أهداف البحث أهم الاستخلاصات غياب الكوادر البشرية المحترفة القائمة علي تنظيم عمليات الشركات القابضة.قانون الهيئات الرياضية لاينص في اللوائح صراحة علي إنشاء شركة مساهمة تتبع للهيئات الرياضية.

فى ضوء نتائج البحث يوصي الباحث بما يلى : ضرورة تحويل الأندية الرياضية إلي شركات مساهمة. ضرورة مشاركة المؤسسات الرياضية بنسبة ٥١% من أسهم الشركة لكي يتحكم في إدارة الشركة المؤسسة بالنادي وضمان عدم خرروجها إلي أشخاص عاديين. تشكيل لجنة بمعرفة وزير الدولة لشئون الرياضة من الخبراء في مجال الإحتراف والتسويق والإستثمار الرياضي من ذوي الخبرة والكفاءة لتولي مسئولية تقيم الحصص العينية بالأندية الرياضية التي تسعي إلي تأسيس شركة مساهمة للجميع المجالات الرياضية ورفع تقرير تلك اللجنة الي الهيئة العامة للإستثمار لإستيفاء تقدير الحصص العينية التي سوف يساهم بها النادي حيث يعتبر تقدير الحصص العينية هي احدي الإجراءات الهامة في عملية تأسيس الشركة المساهمة

Mechanisms for attracting joint stock companies to convert into holding companies in the sports field in the Arab Republic of Egypt

* Prof. Dr. Anwar Wagdy Al-Wakeel

** Prof. Dr. Lubna Mahmoud Sanusi ***

Researcher / Mahmoud Khalaf Allah Mahmoud

The world is witnessing an increasing interest in sports, as management is no longer an industry, and the current era has witnessed a link between sport and commercial interests due to the mutual benefits that have become so commercial relations in sport have become great and new commercial phenomena have begun with them. The current research aims to develop a proposed model for holding companies in the sports field in the Arab Republic of Egypt. Research methodology: The researchers used the descriptive approach (the method of survey studies) with its steps and procedures in order to suit it to achieve the objectives of the research. The most important conclusions are the absence of professional human cadres based on organizing the operations of holding companies. The Law of Sports Bodies does not explicitly stipulate in the regulations the establishment of a joint stock company affiliated with sports organizations. In light of the research results, the researcher recommends the following: The necessity of converting sports clubs into joint stock companies. The necessity of the participation of sports institutions with ٥١٪ of the company's shares in order to control the management of the company established in the club and ensure that it does not go out to ordinary people. Forming a committee with the knowledge of the Minister of State for Sports Affairs of experts in the field of professionalism, marketing and sports investment with experience and competence to assume the responsibility of assessing the in-kind shares of sports clubs that seek to establish a joint-stock company for all sports fields and submit the report of that committee to the General Investment Authority to complete the assessment of the in-kind shares that will contribute In the club, where estimating the in-kind shares is one of the important procedures in the process of establishing the joint stock company